



قرار تعقيبي باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الرابعة بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقب : ، نائبه الأستاذ ، الكائن مكتبه

من جهة،

والمعقب ضدها: الأستاذة ، الكائن مكتبها

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من الأستاذ المذكور أعلاه بتاريخ 29 جوان 2016 والمرسم بكتابة المحكمة تحت عدد 315852 طعنا في الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف بتونس بتاريخ 28 أكتوبر 2015 في القضية عدد 73658 والقاضي نصه "يرفض الاستئناف شكلا وتخطيطا المستأنف بالمال المؤمن وحمل المصاريف القانونية عليه".

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه والذي تفيد وقائعه أن المعقب ضدها، إستصدرت قرار تسعيرة عن الفرع الجهوي للمحامين بتونس يقضي بإلزام المعقب بأن يؤدي لها مبلغا قدره سبعة آلاف دينار (7.000,000 د) بعنوان أتعابها عن القضية الابتدائية العرفية عدد 50696، فتولى المعقب استئناف القرار المذكور وتعهدت بالقضية الدائرة المدنية الأولى بمحكمة الاستئناف بتونس، والتي أصدرت الحكم المضمن منطوقه بالطالع، وموضوع التعقيب المائل.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من نائب المعقب في 14 جويلية 2016، والذي طلب بمقتضاه تصحيح الأخطاء المادية المتسربة إلى عريضة الطعن بالصفحة الثانية، بما صوابه تقديم مطلب الاستئناف المرسم تحت عدد 9127.

وبعد الاطلاع على مذكرة شرح أسباب الطعن المقدمة بتاريخ 26 جويلية 2016 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا وفي الأصل بنقض القرار المطعون فيه وإحالة الملف على محكمة الاستئناف بتونس للنظر فيه من جديد بهيئة أخرى، بالاستناد إلى :

1. تحريف الوقائع : بمقولة أنه وبالإطلاع على الحكم المطعون فيه وخاصة ما دونته المحكمة في خانة الإجراءات، يتبين بأنها سجلت دون أي لبس تقديم مطلب الاستئناف المرسم تحت عدد 9127 بتاريخ 28 نوفمبر 2014 من طرف الأستاذ نيابة عن المستأنف ، كما سجلت تولى المحامي القيام بإجراءات الاستدعاء وتقديم ملف الطعن طبقا لأحكام الفصول 134 وما بعده من مجلة المرافعات المدنية والتجارية وسجلت أيضا حضور الأستاذين النائين بالملف في جلسات تبادل التقارير، إلا أنها تتناقض في منطوق حكمها مع ما سجلته بخصوص إجراءات النيابة وسير القضية لترتب قضاءها برفض الاستئناف شكلا لتعذر معرفة أي من الأستاذين هو محرر المطلب والمستندات نظرا لإمضاءهما من محام زميل للأستاذ دون ذكر صفته بالنيابة عنه، وهو موقف فيه تحريف صارخ للوقائع ولمظروفات الملف ضرورة أن الاستدعاء للجلسة الصادر عن محكمة الاستئناف تم توجيهه للأستاذ لطفي الحبيب بصفته مستأنف نيابة عن ، كما تضمن محضر تبليغ مستندات الاستئناف أن محامي المستأنف هو الأستاذ لطفي الحبيب وهو من وجهها للمستأنف ضدها كما أن وصل تلقي مطلب الاستئناف موجه باسم الأستاذ وجملة التقارير ممضاة بالنيابة بشكل صريح.

2. خرق القانون : وتحديدًا الفصل 130 م م م ت والذي ينص على أن الاستئناف يرفع بعريضة كتابية يجررها محام عن الطاعن، وأن العبرة من الفصل المذكور تتمثل في وقوف المحكمة على إتمام الإجراءات بواسطة محام، معتبرا بأن رفض الاستئناف شكلا وتفويت النظر في الأصل على المعقب بتعلة عدم ثبوت صفة النيابة للمحامي الممضي أسفل المطلب فيه شطط كبير وخرق للقانون وسوء تقدير من المحكمة إذ الأصل في الأمور الصحة والسلامة خاصة وأنه كان بإمكان محكمة القرار المنتقد اتخاذ ما يلزم من تدابير لطلب رفع اللبس، إن وجد، بخصوص صفة المحامي الممضي بالنيابة دون تسليط جزاء رفض الاستئناف شكلا بطريقة تعسفية.

3. ضعف التعليل : بمقولة أن إمضاء محام بالنيابة أسفل أي عمل من أعمال زميله لا يوهن الإجراءات في شيء حتى وإن تم السهو عن ذكر إمضائه بالنيابة، خاصة وأن جملة مظروفات الملف مع ما توفر للمحكمة من معطيات متظافرة تؤكد أن جميع الإجراءات تعود مباشرة للأستاذ نائب المعقب في هذا الطور، وأن الإمضاء بالنيابة عنه ينضوي في باب التعاون الواجب بين المحامين الذين يمثلون بعضهم البعض لتجاوز عراقيل المسافات والتسيير اليومي للجلسات والتي تحول في كثير الأحيان عن حضور المحامي شخصيا طبقا لما خولته أحكام الفصل 44 من مرسوم تنظيم مهنة المحاماة.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من نائب المعقب في 9 سبتمبر 2016 والذي ضمنه ما يفيد توصل المعقب ضدها بنسخة من مؤيدات مطلب التعقيب.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 27 فيفري 2019، وبما تلت المستشارة المقررة، السيدة ، ملخصا من تقريرها الكتابي ولم يحضر الأستاذ نائب المعقب وبلغه الاستدعاء. ولم تحضر المعقب ضدها وبلغها الاستدعاء.

حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالقرار لجلسة يوم 29 مارس 2019.

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

من جهة الشكل :

حيث قدم مطلب التعقيب في الآجال القانونية ممن له الصفة والمصلحة وكان مراعيًا للصيغ الشكلية الجوهرية التي اقتضاها القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية، لذا اتجه قبوله من هذه الناحية.

من جهة الأصل :

عن كافة المطاعن المأخوذة من تحريف الوقائع وسوء التعليل لوحدة القول فيها:

حيث تمسك نائب المعقب بأن الحكم المنتقد إنتهى إلى رفض الاستئناف شكلا لتعذر معرفة أي من المحامين هو محرر المطلب والمستندات نظرا لإمضائهما من محام زميل للأستاذ دون ذكر

صفته بالنيابة عنه، وهو موقف فيه تحريف صارخ للوقائع والمظروفات الملف ضرورة أن الاستدعاء للجلسة الصادر عن محكمة الاستئناف تم توجيهه للأستاذ لطفي الحبيب بصفته مستأنف نيابة عن

كما تضمن محضر تبليغ مستندات الاستئناف أن محامي المستأنف هو الأستاذ وهو

من وجهها للمستأنف ضدها كما أن وصل تلقي مطلب الاستئناف موجه باسم الأستاذ

وجملة التقارير ممضاة بالنيابة بشكل صريح، مشددا على أن جميع الإجراءات تعود مباشرة للأستاذ

نائب المعقب في هذا الطور، وأن الإمضاء بالنيابة عنه ينضوي في باب التعاون الواجب بين المحامين الذين يمثلون بعضهم البعض لتجاوز عراقيل المسافات والتسيير اليومي للجلسات والتي تحول في كثير الأحيان عن حضور المحامي شخصيا طبقا لما خولته أحكام الفصل 44 من المرسوم المنظم لمهنة المحاماة. معتبرا أن رفض محكمة الاستئناف النظر في المطلب يعتبر خرقا للفصل 130 م م م ت والذي ينص على أن الاستئناف يرفع بعريضة كتابية يحررها محام عن الطاعن، وأن العبرة هي وقوف المحكمة على إتمام الإجراءات بواسطة محام وبالتالي فإن رفض الاستئناف شكلا وتفويت النظر في الأصل على المعقب بتعلة عدم ثبوت صفة النيابة للمحامي الممضي أسفل المطلب فيه شطط كبير وخرق للقانون وسوء تقدير من المحكمة.

وحيث ثبت بالرجوع إلى الحكم المنتقد أن المحكمة لاحظت في مرحلة أولى أن عريضة الطعن بالاستئناف والمبلغة للمستأنف ضدها تضمنت اسم الأستاذ لطفي الحبيب إلا أن إمضاءها وختمها تم بصورة أصلية من طرف الأستاذة وهو ما تمت ملاحظته كذلك في خصوص مستندات الاستئناف، وفي مرحلة ثانية إعتبرت بالنظر إلى وجود إسمين وعدم معرفة أي من الأستاذين هو محرر المطلب للتثبت من صفة النيابة لديه، أن المطلب غير مستوف لجميع شرائطه الشكلية والقانونية، لتنتهي في المرحلة الثالثة إلى رفضه شكلا.

وحيث يتضح بالرجوع إلى الفصل 44 من مرسوم المحاماة أن النص المذكور يخول للمحامي أن يكلف زميلا له قصد الدفاع عن مصالح منوبه، على أن الأعمال والآثار المترتبة عن تلك الإنابة يتحملها المحامي المكلف بمباشرة الملف، وبالتالي تكون مسألة التعويض مقبولة من الناحية القانونية، خاصة وأن قانون المهنة لا يفرض على المحامي المنتدب إعلام منوبه أو الحصول على موافقته قصد إنابة زميل له لتمثيل المتقاضى أمام المحكمة وذلك طالما تعلقت المسألة بالقيام بإجراءات بسيطة كتقديم تقارير كتابية، وإبداء بعض الملحوظات الشفاهية والتي ليس لها أي تأثير على مآل القضية والحقوق المتعلقة بها.

وحيث تبين بالرجوع إلى الوثائق المضمنة بالملف الاستئنافي أن محضر تبليغ مستندات إستئناف والاستدعاء للجلسة المؤرخ في 26 ديسمبر 2014 نص على أنه بطلب من المعقب ،

الذي ينوبه الأستاذ ، كما أن الإعلام بإستئناف قراري التسعيرة والتقرير المدلى به في جلسة

21 جانفي 2015 تضمن أنه تم من طرف الأستاذة بالنيابة وبتفويض من الأستاذ

، فضلا على أن كافة محاضر الجلسات تضمنت حضور محام في حق المعقب نيابة عن الأستاذ

وحيث وطالما ثبت من خلال ما سبق بيانه أن الأستاذ تولى الإعلام بإستئناف قرار التسعيرة وقدم تقاريراً في الغرض كما أنه كان ممثلاً في كافة الجلسات من طرف زملائه المحامين، فإن نيابته للمعقب تغدو سليمة وثابتة، بما يكون معه قرار محكمة الاستئناف المنتقد مجانباً للصواب لما قضى برفض الاستئناف شكلاً لعدم تمكن المحكمة من تحديد محرر المطلب والمستندات، الأمر الذي يتعين معه نقضه.

ولهذه الأسباب:

قررت المحكمة:

أولاً: قبول التعقيب شكلاً وأصلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف بتونس لتعيد النظر فيها ببيئة حكمية جديدة.

ثانياً: حمل المصاريف القانونية على المعقب ضدها.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الرابعة برئاسة السيد حاتم بنخليفة وعضوية المستشارين السيد مراد بن مولى والسيدة جهان الهرمي.

وتلي علناً بجلسته يوم 29 مارس 2019 بحضور كاتبة الجلسة الأنسة حنان عراكي.

المستشارة المقررة

نادية

نادية نويرة

رئيس الدائرة

حاتم بنخليفة

الكاتب العام للمحكمة الإدارية

الإمضاء: لطفي الخالدي